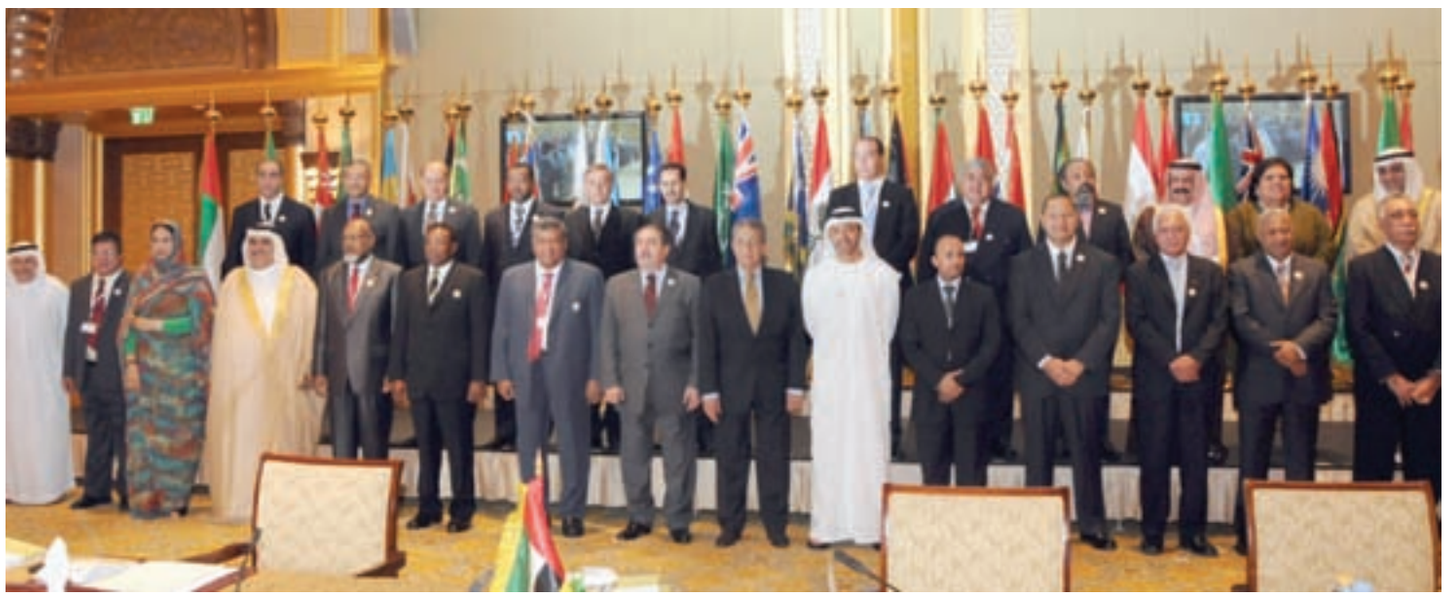

في تقريرها السنوي لعام 2010.. «الخارجية»:

حريصون على أن تبقى سياسة البحرين رائدة على المستويين الإقليمي والعالمي

تحرص وزارة الخارجية على أن تظل سياسة مملكة البحرين الخارجية رائدة في المنطقة والعالم أجمع، وأن تتفاعل بشكل إيجابي مع القضايا الخليجية والعربية والدولية، لتحقيق الأمن والاستقرار الدولي والتنمية الشاملة وترسيخ أسس العدل والسلام؛ وقد أولت الوزارة اهتمامها بكل ما من شأنه تدعيم أسس التعاون والتفاهم وبناء علاقات وثيقة مع الأشقاء والأصدقاء بما يحفظ حقوق ومكتسبات مملكة البحرين السياسية والاقتصادية، وبما يتلاءم مع تطلعات المملكة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى ومشروع جلالته الوطني الإصلاحي الكبير، ورؤية مملكة البحرين الاقتصادية للعام 2030 والتي تضع تصوراً بعيد المدى للمسارات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من أهداف وزارة الخارجية الإستراتيجية الرامية إلى إحراز مركز متميز لمملكة البحرين في جميع المحافل والمواقع، وبالعمل على صيانة حقوق ومصالح حكومة ومواطني المملكة، تقوم وزارة الخارجية وبعثات المملكة الدبلوماسية في الخارج بالتعاون الفعال مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية على المستوى العربي والدولي.

وتجسيدا للمشروع الإصلاحي الكبير الذي دشنه حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى، فقد جرت الانتخابات البرلمانية والبلدية بالمملكة في 23 أكتوبر 2010 وتعتبر هذه الانتخابات العامة الثالثة منذ إصدار ميثاق العمل الوطني بالبحرين عام 2001، ولقد قامت وزارة الخارجية بتشكيل لجنة مختصة بالوزارة كلفت بمهمة توفير كافة المتطلبات لإنجاح العملية الانتخابية في الخارج من خلال التنسيق مع بعثات مملكة البحرين الدبلوماسية والقنصلية، وذلك بفتح المراكز الانتخابية في البعثات الدبلوماسية البحرينية في العالم ليمارس المواطن البحريني حقوقه السياسية والانتخابية أينما كان، وكان ذلك شاهدًا حقيقيًا وعصريًا على تطور التجربة الديمقراطية وما تشهده البلاد من إنجازات تنموية وحضارية رائدة، وهذا العرس الديمقراطي أثبت للجميع أن مملكة البحرين تتمتع بمساحات واسعة من حرية الرأي والتعبير والممارسة الديمقراطية الحقيقية.

انطلاقاً من توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، واهتمام جلالته بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز مسيرته المباركة واعتباره الإطار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي الذي يحفظ للدول الأعضاء أمنها وقوتها واقتصادها، عملت المملكة على تفعيل التكامل بكافة مجالاته بين دول مجلس التعاون، ودعم مسيرة التعاون الخليجي وتطوير العمل الجماعي بين دول المجلس بما يحقق لها التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات الأمانة العامة لمجلس التعاون سواء على مستوى أصحاب الجلالة والسمو قادة الدول الأعضاء أو المستويات الوزارية واجتماعات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى واللجان الوزارية المتخصصة التابعة للمجلس، والعمل على زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في المملكة والأمانة العامة للمجلس.

وانطلاقا من التزام مملكة البحرين بقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنفيذها، فقد سعت الوزارة وبالتنسيق التام مع الجهات المعنية بالمملكة على متابعة المصادقة على هذه القرارات، لما لها من دور فعال في تعزيز أسس العمل المشترك وتوثيق عرى التعاون مع الأشقاء الخليجيين ضمن إطار منظومة مجلس التعاون، بما يلبي طموحات وآمال قادة وشعوب المنطقة.

وفي إطار دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك شارك حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى إخوانه أصحاب الجلالة والسمو في أعمال الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في الفترة من 6 – 7 ديسمبر 2010.

وأكدت القمة على أهمية ما تضمنته رؤية مملكة البحرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأنها، كما أشادت القمة بالانتخابات النيابية في مملكة البحرين ورحبت برعاية حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى استضافة المملكة للدورة الأولى للألعاب الرياضية لمجلس التعاون وانطلاقها في شهر ابريل القادم. واعتمدت القمة تعيين الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أمينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك اعتبارا من الأول من ابريل 2011م، كما اعتمدت عدداً من القرارات التي تهم التعاون والتنسيق بين دول المجلس.

كما شارك حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى في اللقاء التشاوري الثاني عشر الذي عقد في الرياض بتاريخ 11 مايو 2010 وهو اللقاء الذي حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على استعراض مسيرة العمل الخليجي المشترك وتبادل الرأي والتشاور حول التطورات الإقليمية والدولية ومستجداتها.

وانطلاقاً من هذا الحرص على متابعة مسيرة العمل المشترك في كافة مجالاته واستمرار التنسيق والتشاور إزاء القضايا الإقليمية والدولية شارك الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في جميع الدورات الدورية التي عقدها المجلس الوزاري حيث أطلع الوزير المجلس الوزاري في دورته 116 التي عقدت في جدة بتاريخ 6 سبتمبر 2010م على تقرير حول كشف وتفكيك شبكة تنظيمية ضمن مخطط إرهابي يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين، والذي أكد المجلس في ضوئه على وقوف وتضامن دول المجلس إلى جانب مملكة البحرين، ودعمها وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار، واستهداف الأبرياء وترويع الآمنين من مواطنين ومقيمين، استناداً إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير المشترك، وأشاد المجلس في هذا الصدد بقدرة وجاهزية الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين في التصدي لمثل هذه الأعمال الإرهابية.

وفي إطار متابعة رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون والتي طرحها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى في الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في دولة الكويت الشقيقة في الفترة من 14 –15 ديسمبر 2009، استضافت وزارة الخارجية بتاريخ 22 يونيو 2010 المجلس الوزاري في اجتماعه الخاص لمناقشة الرؤية، وما تضمنته من أفكار لتطوير مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وتماشياً مع ما تضمنته رؤية مملكة البحرين فيما يخص البعد العربي وتعزيزا لتوجهات مجلس التعاون ومبادئ نظامه الأساسي في تعزيز علاقاته مع محيطه الإقليمي فقد استضافت مملكة البحرين بتاريخ 22 يونيو 2010 الاجتماع المشترك الخامس بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير خارجية الجمهورية اليمنية حيث أكد الاجتماع على التزام دول المجلس بدعم وحدة وسيادة اليمن ودعم مسيرته التنموية.

وعلى الصعيد نفسه أشاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون، باستضافة مملكة البحرين للاجتماع السابع لوزراء داخلية دول جوار العراق في الفترة من 19 ـ 22 سبتمبر 2010، وإسهام نتائجه في تعزيز سيادة وأمن واستقلال واستقرار العراق ليعود عضواً فاعلاً في محيطه العربي والاسلامي.

وواصلت الوزارة اهتمامها بالحوارات الإستراتيجية التي تجريها دول مجلس التعاون مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى فقد شارك الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية في الاجتماع الوزاري المشترك الثاني لوزراء خارجية دول مجلس التعاون ودول رابطة الآسيان، المنعقد في سنغافورة، بتاريخ 1 يونيو 2010، والذي جاء تجسيدا لأهمية البعد الآسيوي في رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، وقد تم خلال الاجتماع برمجة مجالات التعاون المشترك بين المنظومتين، كما أدان الاجتماع الهجوم الذي شنته القوات الإسرائيلية على ركاب سفينة الإغاثة الإنسانية «مرمرة» يوم 31 مايو 2010 واستخدام العنف في المياه الدولية.

كما شاركت الوزارة في الاجتماع الوزاري المشترك العشرين بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الذي عقد في لوكسمبورغ بتاريخ 15 يونيو 2010 وقد أكد الجانبان اهتمامهما بمواصلة تعزيز العلاقات القائمة بينهما وبرمجة التعاون بكافة مجالاته، كما بحث الاجتماع القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتطوراتها.

أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين وشقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتجسيداً للروابط التاريخية والعلاقات الأخوية المتميزة والوثيقة القائمة بينها وما يجمعها من تاريخ ومصير مشترك ومصالح مشتركة، وتأصيلاً للنهج المبارك الذي اختطه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في تعزيز التواصل والتنسيق والتشاور بينهم، فقد استمر التواصل وتبادل الزيارات بين المملكة ودول مجلس التعاون على كافة المستويات، ففي حدث تاريخي كبير استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى بتاريخ 18 ابريل 2010 أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة في زيارة رسمية إلى مملكة البحرين، أكد خلالها البلدان في البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة الكريمة عزمهما على التعاون والتنسيق في كافة المجالات التي تحفظ للبلدين الشقيقين أمنهما واستقرارهما والعمل على تحقيق الغايات والأهداف المرجوة لمستقبل مفعم بالخير الكثير، على أسس من الإيمان بالعقيدة السمحة والانتماء العربي الأصيل ومبادئ حسن الجوار.

وفي إطار حرص عاهلا البلدين على دعم مسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون فقد تبرع خادم الحرمين الشريفين بمبلغ مليار ريال سعودي لبناء مدينة طبية تتبع جامعة الخليج العربي وقد أمر جلالة الملك المفدى بتخصيص الأرض المناسبة لهذا الصرح العلمي الكبير.

وفي إطار دعم العلاقات بين مملكة البحرين وشقيقاتها دول مجلس التعاون قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بزيارة رسمية إلى دولة الكويت خلال الفترة من 8–10 مارس 2010، وذلك تلبية لدعوة كريمة من سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، وقد تم خلال هذه الزيارة التوقيع على مذكرتي تعاون وبرامج تنفيذية بين البلدين الشقيقين في عدة مجالات منها مذكرة تعاون في مجال حماية المستهلك ومذكرة تعاون في مجال حماية الملكية الصناعية وبرنامج تنفيذي للاتفاق الثقافي والفني وبرنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون السياحي وبرنامج تنفيذي للتعاون في المجالين الشبابي والرياضي وتم استعراض التعاون المالي والاقتصادي والاستثماري وما تحقق من خطوات للتكامل الاقتصادي بين البلدين.

كما قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بزيارته الرمضانية السنوية المعتادة لدولة الكويت يوم الأربعاء 18 أغسطس 2010، وقد استقبل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بقصر دسمان وذلك بحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح حيث قدم لسموه التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك، وأقام صاحب السمو أمير دولة الكويت مأدبة إفطار على شرف سموه، وتبادل معه الأحاديث الودية والمشاعر الطيبة التي عكست عمق العلاقات الأخوية التاريخية المتميزة، وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار ما يجمعهما من روابط حميمة.

وفي إطار اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون، وفي جو سادته روح المودة والإخاء الذي يعكس عمق العلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين مملكة البحرين ودولة الكويت عقدت اللجنة العليا للتعاون المشترك دورتها السادسة بمدينة المنامة في الفترة من 11–12 ديسمبر 2010، برئاسة الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية وأخيه الدكتور الشيخ محمد صباح السالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة، وأكدا حرصهما على أهمية تطوير العلاقات الثنائية المتميزة التي ستعزز آفاق التعاون القائم بين البلدين على كافة الأصعدة، حيث تم خلال اجتماع اللجنة الترحيب بالاتفاق حول مذكرة التفاهم للتعاون في مجال المرأة بين المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين وحكومة دولة الكويت، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم في شئون الخدمة المدنية والتنمية الإدارية بين البلدين، والتوقيع على البرنامج الزمني للتعاون الرياضي للعام 2011 في مجال الرياضة.

وتجسيداً للعلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين مملكة البحرين وسلطنة عُمان وشعبيهما الشقيقين، عقدت اللجنة المشتركة للتعاون بين البلدين دورتها الثالثة في مدينة المنامة بتاريخ 22 فبراير 2010، برئاسة الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية وأخيه يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عُمان الشقيقة، واستعرض الجانبان علاقات التعاون الثنائي القائمة بينهما في جميع المجالات، وقد تم خلال اجتماع اللجنة المشتركة التوقيع على اتفاقية الخدمات الجوية بين البلدين الشقيقين في مجال النقل الجوي والطيران المدني.

تُولي مملكة البحرين العمق العربي وعلاقاتها مع الدول العربية الشقيقة أهمية بالغة، وذلك بفضل النهج السياسي الواعي الذي اختطه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، إيماناً بدور التعاون العربي المشترك في تعزيز وتقوية العلاقات في جميع المجالات مع الدول العربية الشقيقة، ودعم كل المبادرات الخيرة والصحيحة التي تصب في النهوض بالعمل العربي المشترك من أجل قوة الأمة وتجديد حيويتها لخدمة الأمن والسلام والتقدم.

وتأكيداً لمبدأ التشاور والتنسيق المشترك وتعزيزاً للروابط والعلاقات الأخوية التي تربط مملكة البحرين بشقيقتها جمهورية مصر العربية، فقد قام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى بزيارة إلى جمهورية مصر العربية في شهر سبتمبر 2010 تم خلالها بحث التطورات السياسية والقضايا العربية والإقليمية وتبادل وجهات النظر بين البلدين الشقيقين، وفي الإطار ذاته قام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة مملكة البحرين بتاريخ 2010/11/25 وتأتي هذه الزيارات على هذا المستوى الرفيع لتعكس ما وصلت إليه العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين.

وتأكيداً لحرص المملكة على متابعة التطورات الجارية في العراق الشقيق استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى طارق الهاشمي نائب رئيس جمهورية العراق في 21 أكتوبر 2010 حيث تم استعراض الأوضاع السياسية التي يشهدها العراق والتأكيد على موقف مملكة البحرين الداعم لاستقرار العراق وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وتجسيدا للروابط والعلاقات الأخوية المتميزة والوثيقة القائمة بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية فقد بحث صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها سمير الرفاعي إلى مملكة البحرين خلال الفترة من 24 ـ 25 يوليو 2010 آفاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين.

وفي إطار دور مملكة البحرين في دعم العمل العربي المشترك شارك سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة الممثل الشخصي لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في سرت بليبيا بتاريخ 26 مارس 2010 وتركزت أعمالها على تطوير منظومة العمل العربي المشترك.

واستكمالا لهذه القمة شارك سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء في القمة الاستثنائية التي عقدت في مدينة سرت بتاريخ 9 أكتوبر 2010 حيث تمت مناقشة تطوير منظومة العمل العربي المشترك وسياسة الجوار العربية وإقامة رابطة الجوار العربية.

كما شارك سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء في القمة الإفريقية العربية الثانية التي عقدت في مدينة سرت بتاريخ 10 أكتوبر 2010 حيث صدر بيان سرت الذي تضمن إدانة المؤامرة التخريبية التي تعرضت لها مملكة البحرين ودعم الدول الإفريقية والعربية وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار، واستهداف الأبرياء وترويع الآمنين من مواطنين ومقيمين، وكذلك تم إقرار إستراتيجية الشراكة الإفريقية العربية وخطة العمل المشترك 2011–2016، وتم إقرار إنشاء الصندوق الإفريقي العربي المشترك لمواجهة الكوارث. ومن منطلق إيمان المملكة بدور المرأة العربية والرقي بها فقد شاركت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في أعمال مؤتمر منظمة المرأة العربية الذي عقد تحت عنوان «المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة» في الجمهورية التونسية برعاية حرم الرئيس التونسي ليلي بن علي رئيسة المنظمة في دورتها الرابعة خلال الفترة من 28 ـ 30 أكتوبر 2010.